المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق

١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥

مذكرة إلى نائب وزير الدفاع

الموضوع: إدارة برنامج الاستجابة الطارئة للقائد للسنة المالية ٢٠٠٤
(التقرير رقم SIGIR 05-014)

رداً على الطلب الوارد من مكتبكم، نقدم مذكرة التدقيق هذه لمعلوماتكم واستخدامكم. لقد طلب مكتبكم، عبر المفتش العام لوزارة الدفاع، بان يراجع مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) لتحديد ما إذا كانت الأموال تُدار بصورة ملائمة.

يناقش هذا التقرير الرقابة على برنامج الاستجابة الطارئة للقائد التي مُولّت من أصول مصادرة، ومن تمويلات قدمها صندوق تنمية العراق (DFI)، ومن التمويلات المخصصة للسنة المالية ٢٠٠٤. بعد تنسيق عملنا مع التقييمات التي قامت بها الوكالات الأخرى، قررّنا عدم مراجعة مشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد الممولة من الأصول المصادرة. إضافةً إلى ذلك، وفي الوقت الذي أجرينا فيه مراجعتنا، كان الإطار الزمني المُلزم لأموال صندوق تنمية العراق قد انقضى. ونتيجة لهذا، اقتصرت مراجعتنا على عينات من مشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد الممولة من التمويلات المخصصة.

لقد توصلنا إلى الخلاصة انه في حين كانت التمويلات المُخصصة لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد تستخدم فيه بالطريقة الملائمة للأغراض المقصودة، فان الرقابة الإجمالية على عمليات برنامج الاستجابة كانت تتطلب تحسيناً. فرقابة القانون الفدرالي للمشتريات ورقابة ووزارة الدفاع على توزيع التمويلات المُخصصة لم تتبع بصورة متماثلة، كما ان المستندات المطلوبة لم تستخدم بصورة متماثلة أو متطابقة للحفاظ على المحاسبة بالنسبة لمسؤولية المشاريع.

الأهـداف والـنطاق والمنهجـية. كان الهدف الإجمالي لهذا التدقيق تقييم إلى أي حد كانت الرقابة على تمويلات برنامج الاستجابة الطارئة للقائد كافية. وبالتحديد، سعينا إلى تحديد ما إذا كانت: (١) إجراءات توزيع الأموال كافية؛ و(٢) ما إذا كانت الأموال قد استُخدمت للأغراض المقصـودة؛ و (٣) مـا إذا كانـت السجلات المالية محفوظة ومدعومة بصورة كافية. خلال مجـرى تدقيقـنا، وجدنا اننا غير قادرين على معالجة الهدف الإجمالي بسبب أولويات أخرى أكثر إلحاحاً تتعلق بإدارة صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق. وعليه، فقد ضيقنا هدف تدقيقنا وها نحن نقدم نتائج العمل التدقيقي الذي قمنا به بخصوص معرفة مدى:

- حصـول مديري برنامج الاستجابة الطارئة للقائد على موافقة موظفي العقود ومدى توثيقهم لها.
- إنفاقهم الأموال وفقاً لحدود المشروع المسموح بها.
- مراقبتهم الفعلية على توزيع التمويلات المُخصصة.

إجمالـياً، بلغـت الأموال المتوفرة لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد أكثر من ٧٢٧,١ مليون دولار، مـن بيـنها ١٤٠ مليون دولار تمثل الأموال المخصصة المتوفرة لبرنامج الاستجابة الطارئـة للقـائد فـي العـراق. وقد راجعنا معاملات البرنامج المذكور التي أجرتها القيادة المركـزية الأميركـية للقـوة المتعددة الجنسيات في العراق (MNF-I). لقد استثنت مراجعتنا معاملات برنامج الاستجابة الطارئة للقائد التي أجرتها القيادة المركزية الأميركية للقيادة الأمنية الانتقالـية المتعددة الجنسيات في العراق، لأن هذه المعاملات سبق أن راجعتها وكالة التدقيق التابعة للجيش الأميركي. سوف نأتي على ذكر معاملات برنامج الاستجابة الطارئة للقائد للسنة المالـية ٢٠٠٥ فـي تقريـر لاحق، وسوف نواصل التنسيق مع وكالة التدقيق التابعة للجيش الأميركـي بالنسبة لمراجعاتها لمشاريع البرنامج التي تديرها القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق بغية تجنّب ازدواجية الجهود.

لقــد أجرينا تدقيق الأداء هذا ابتداء من تشرين الأول/أكتوبر وحتى آخر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، ومــن حزيران / يونيو وحتى آخر شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، وفقاً لمعايير التدقيق الحكومية المقبولة بوجه عام.

الخلفــية. كــان بــرنامج الاستجابة الطارئة للقائد جزءاً فعالاً من جهود الحكومة الأميركية الرامــية إلى ضمان الأمن والاستقرار في العراق. في حزيران/يونيو ٢٠٠٣، فوضت سلطة الائــتلاف المؤقــتة تشغيل برنامج الاستجابة الطارئة إلى القائد. استُخدم البرنامج للاستجابة لمطالــب الإغاثة الإنسانية المُلحة ولإعادة الإعمار عن طريق السماح للقادة العسكريين بتنفيذ بــرامج ومشاريع تقدم المساعدات الفورية للشعب العراقي، وتدعم إعادة إعمار العراق. كانت المشــاريع المُمولــة للاحتــياجات العاجلة عبر البرنامج مُكوّنة من مشتريات ذات قيمة نقدية ضــئيلة نســبياً. موّلــت سلطة الائتلاف المؤقتة البرنامج في بداية الأمر من أصول وأموال مصادرة زودها بها صندوق تنمية العراق.

لاحقــاً، أقــر الكونغــرس اعــتمادات مالــية لــبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد في تشرين الثانــي/نوفمــبر ٢٠٠٣ كجزء من "قانون المُخصّصات الطارئة الإضافية للدفاع عن العراق وأفغانســتان ولإعــادة إعمارهما، ٢٠٠٤"، بموجب القانون العام 106-108، القسم 1110. لقد وُزعّــت أموال برنامج الاستجابة الطارئة للقائد على ثلاث فئات، كما كان لكل واحدة من هذه الفــئات احتياجات مختلفة بالنسبة للاستخدام ولوضع التقارير. جاءت فئات تمويلات البرنامج والمبالغ المنطبقة على مراجعتنا على النحو الآتي:

- الأموال المصادرة أو التي تمّ الاستيلاء عليها خلال العمليات القتالية الجارية (١٧٦،٦٨٨،٠٠٠ دولار).
- الأموال التي قدمتها الأمم المتحدة (٢٧٠،٤٣١،٤٠٦ دولار)
- الأموال التي قدمها الكونغرس الأميركي (على ان لا تتعدى ١٨٠ مليون دولار).

إرشــادات بــرنامج الاستجابة الطارئة للقائد. قدمت القوة المتعددة الجنسيات الإرشادات إلى القيادات التابعة لها حول الاستخدام المناسب لأموال البرنامج. شملت أنواع المشاريع المؤهلة للتمويل بموجب البرنامج أثناء مراجعتنا:

- التنظيف المدني
- التعليم

- الكهرباء
- إنتاج وتوزيع الغذاء
- العناية الصحية
- الري
- حكم القانون والحكم
- وسائل الاتصالات
- المياه والمرافق الصحية

غير ان الإرشادات حظّرت استخدام الأموال في أنواع من المشاريع مُعدّة للأغراض التالية:

- نشـــاطات تعود بالفائدة المباشرة أو غير المباشرة لصالح القوات الأميركية أو قوات التحالف
- إعادة شراء الأسلحة
- برامج الترفيه عن السكان المحليين
- شراء الأسلحة النارية والذخيرة
- إزالة الذخائر غير المتفجرة
- المكافآت
- الخدمات التي تشكل ازدواجاً للخدمات التي تقدمها الهيئات البلدية.

الرقابة على برنامج الاستجابة الطارئة للقائد. حصلنا على ملفات المشاريع وأجرينا تحاليل علـــى سجلات مدفوعات ٧٦ مشروعاً ممولة من البرنامج وتديرها القوات المتعددة الجنسيات فـــي العراق عبر الكتيبة المالية السادسة والعشرين بعد المئة، القيادة المالية السادسة والثلاثين بعـــد الثلاثمـــئة، بغـــداد، العراق. أنفقت قيادة القوات المتعددة الجنسيات أكثر من ٣,٦ مليون دولار علـــى هـــذه المشاريع الستة والسبعين، بين الأول من آب/أغسطس ولغاية ١٣ تشرين الأول/أكـــتوبر ٢٠٠٤. ركـــزنا مراجعتنا على سجلات التعهدات، والالتزامات وعلى النفقات الممولة من التمويلات المُخصصة لتلك الفترة.

توثـــيق موافقـــة موظف العقود. تحققنا من ان جميع المشاريع الستة والسبعين التي راجعـــناها قـــد لبـــت شروط وزارة الدفاع التي تنص على استخدام أموال برنامج الاستجابة الطارئة للقائد فقط لشراء السلع والخدمات لأجل بناء، وإعادة تكوين، وإعادة تأسيس، وإصلاح البنية التحتية الاجتماعية والمادية في العراق.

مـــن أصل المشاريع الـــ ٧٦ التي تمت مراجعتها، قدرت قيمة ٧٤ منها بحوالي ٣,٦ مليون دولار، وكانـــت إذاً تتطلب موافقة موظف العقود القائمة على حدود أنفاق المشاريع بالدولار. مـــن اصل هذه المشاريع الـــ ٧٤، تعدى ٤٦ مشروعاً عتبة العشرة آلاف دولار التي فرض الأمـــر الجزئي رقم ٨٩ للقيادة المشتركة لفريق المهمة – ٧، الصادر في ١٩ حزيران/يونيو ٢٠٠٣، تقديـــم ثلاثـــة عروض أسعار منفصلة كحد أدنى مُقدمّة من الباعة، كما فرض قانون المشـــتريات الفدرالـــية أن تظهـــر وثـــائق موظف العقود أن الأسعار كانت عادلة ومعقولة. وبالتحديد، تحققنا من ان:

- ٥٨ مشـــروعاً مـــن أصل الـــ ٧٤ مشروع، لم تكن معززة بوثائق تُظهر الحصول على موافقة موظف العقود؛
- ٥ مشاريع من اصل ٤٦ مشروعاً لم تكن معززة بعروض الأسعار الثلاثة المطلوبة من البائعين؛ وان
- ١٩ مشـــروعاً مـــن أصل ٤٦ مشروعاً لم تكن معززة بالوثائق التي تُظهر انه تم الحصول على أسعار عادلة ومقبولة.

التقيد بالحدود المرخصة للمشاريع. استنادنا إلى مراجعتنا للمشاريع الـــ ٧٦، خلصنا إلـــى ان قـــادة الجيش على مستوى الفرق أنفقوا أموال برنامج الاستجابة الطارئة للقائد وفقاً للحـــدود المرخصـــة للمشـــاريع. لقد تبع القادة الإرشادات الملائمة لمصادر التمويل بالنسبة لمشـــاريع البرنامج، وحددوا التزامات التمويلات المُخصّصة للبرنامج بالطريقة المناسبة، دون الأمـــوال المصـــادرة أو تمويـــلات صندوق تنمية العراق. أبعد من ذلك، لم يكن هناك أموال مُخصصة للبرنامج ومختلطة مع الأموال المُخصصة لعمليات الجيش والصيانة، كما ان أياً من مشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد لم يشتمل على مدفوعات لأغراض محظورة.

الرقابة على توزيع الأموال. وجدنا ان المراقب المركزي للمجموعة المشتركة لدعم المنطقة الذي عمل كمراقب للقوة المتعددة الجنسيات في العراق، وكذلك مدير حساب صندوق تنمـــية العراق، لم يراقبا بصورة فعالة توزيع أموال الاستجابة الطارئة للقائد (CERP). سمح مدير حساب صندوق تنمية العراق بصورة غير مناسبة لموظف الموازنة التابع للقوة المتعددة الجنسيات – العراق، الذي لم يكن مُكلّفاً كموظف للإنفاق أو كوكيل للأموال، بإصدار وباستلام الأموال. فقد أظهرت مراجعتنا لبيان وكيل حساب الضابط (الاستمارة 1081 DD)، ان ضابط الموازنة تلقى أموالاً وأشياء أُأخرى بقيمة ٢٨٩،٣٤٠،٨١٩,٧٠ دولار واتخذ لنفسه مسؤولية هـــذا المـــبلغ. غـــير ان تكلـــيف ضابط الموازنة لم يعطه سوى سلطة المصادقة على توفير

الـــتمويلات المُخصّصة للقوة المتعددة الجنسيات في العراق لغاية ١٠ ملايين دولار، وسلطة إلـــزام الأمـــوال حسب الضرورة لدعم متطلبات البعثة، ولكن ليس لاستلام أو إنفاق الأموال. وبالتالـــي، فان ضابط الموازنة وقّع بصورة غير صحيحة بيان وكيل حساب الضابط لما يزيد عن ٢٨٩ مليون دولار.

النـــتائج. خلصنا إلى انه، في حين استخدمت الأموال المُخصصة لبرنامج الاستجابة الطارئة بالصـــورة المناسبة للأغراض المقصودة، فان الرقابة الإجمالية على عملية البرنامج المذكور (CERP) احتاجـــت إلـــى إدخال تحسينات عليها. فرقابة القوانين الفدرالية للمشتريات ورقابة وزارة الدفاع على توزيع الأموال المُخصصة لم تكن مُتتبّعة بصورة متماثلة، كما ان الوثائق المطلوبة لم تستخدم بصورة ثابتة للحفاظ على المحاسبة حول مسؤولية المشاريع.

الإجـــراءات. انـــنا نـــراجع حالياً مشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد عن السنة المالية ٢٠٠٥، وســـوف نقدم التوصيات كما هو لازم إذا ما استمرت الأحوال كما مذكورة ههنا. لقد قدّمـــنا عرضاً موجزاً للمعلومات إلى كبار القادة في القيادات المنخرطة في إدارة البرنامج. لم نقـــدم أية توصيات مُعيّنة؛ لذلك، لم تكن هناك حاجة إلى رد خطي على هذا التقرير. اننا نقدم هذه المعلومات كي يصبح بالإمكان اتخاذ أية إجراءات لازمة كما هو مناسب لتحسين الرقابة على برنامج الاستجابة الطارئة للقائد.

اننا نقدر حسن معاملة الموظفين. للمزيد من المعلومات حول هذا التقرير، الرجاء الاتصال بالسيد جوزيف ت. ماكدرموت على 1100-428 (703) او على joseph.mcdermott@sigir.mil، او بالسيد كليفتون سبرويل على 8817-343 (703)، او على clifton.spruill@iraq.centcom.com.

ستيوارت دبليو بووين جونيور

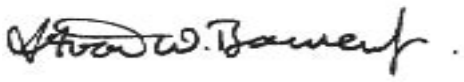

المفتش العام